



اليمن تشهد تحولات اقتصادية

- صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي اليمني بنهاية مارس 2013 م بلغ 1540.4 مليار ريال.
- صافي المطالبات على الحكومة رصيدا مدينا بنهاية ذات الشهر من العام الجاري 1422.8 مليار ريال بانخفاض قدره 35.9 مليار ريال عن فبراير من العام الماضي الجاري.
- ارتفعت المطالبات على القطاع الخاص إلى 704.1 مليار ريال بنهاية مارس الماضي.
- القروض والسلفيات الممنوحة للحكومة والمؤسسات العامة قد انخفضت من 1034.4 مليار ريال في فبراير 2013 م إلى 949.8 مليار ريال في مارس الماضي.
- ارتفعت العملة المصدرة من 805.8 مليار ريال بنهاية فبراير إلى 808 مليارات ريال بنهاية مارس 2013 م.

ميزان المدفوعات

- شهد ميزان المدفوعات انخفاضا في العجز بما يقارب النصف في العام 2012 م من 1398 مليون دولار في عام 2011 م إلى 814 مليون دولار في 2012 م بمعدل نمو بلغ 41.7%.
- انخفاض نسبة عجز ميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي من 4.6% إلى 2.6% خلال العامين الماضيين.

الشراكة التنموية

- تصل تكلفة البرنامج المرحلي 2012-2016 م والاحتياجات التمويلية إلى 35 مليار دولار منها 4.3 مليار دولار للأولويات العاجلة و 30.1 مليار للاستثماري بما في ذلك المشاريع قيد التنفيذ منها 2.7 مليار دولار للأولويات العاجلة يضاف إليها الإنفاق المتوقع على برنامج متوسط المدى 2012-2014 م والذي يبلغ حوالي 12 مليار دولار، وتقدر الفجوة التمويلية المطلوب الوفاء بها 11.9 مليار دولار.



- وصلت احتياطات اليمن من النقد الأجنبي مع نهاية مارس 2013 م إلى 1285.4 مليار ريال ما يعادل 5981.5 مليون دولار بزيادة 43.8 مليار ريال ما يعادل 203.8 مليون دولار عما كانت عليه في فبراير 2013 م.
- بلغت ميزانية البنك المركزي اليمني بنهاية مارس الماضي 2406.7 مليار ريال بزيادة كبيرة بلغت 530 مليار ريال عن الفترة المقابلة من عام 2012 م.
- سجل العرض النقدي ارتفاعا كبيرا ليصل إلى 2809.6 مليار ريال بنهاية مارس 2013 م بزيادة بلغت 477 مليار ريال عن مارس 2012 م.

التضخم

- شهد التضخم تناقصا في 2012 م من 24.24 % عام 2011 م إلى 5.43 % وتراجع معدل التغير السنوي لأسعار المستهلكين بمقدار 19 نقطة مئوية

القطاع المصرفي

- سجل احتياطي النقد الأجنبي مع نهاية مارس 2013 م، نموا بنسبة 4,33 بالمائة عما كانت عليه في يناير 2012 م.

* شهدت اليمن تحولات اقتصادية كبيرة منذ العام 1990 م عكستها الأرقام الواضحة عن القطاعات الإنتاجية والخدمية والمالية

إعداد/أحمد الطيار



توفر فرص عمل تبلغ 6592 وظيفة، ففي القطاع الصناعي تم تسجيل 94 مشروعا برأسمال يبلغ 92 مليار ريال

- المشاريع الاستثمارية المسجلة في القطاع الزراعي بلغت 6 مشاريع برأسمال 493 مليون ريال.
- مشاريع القطاع السمكي 5 مشاريع بتكلفة 11 مليارات و 497 مليون ريال.
- مشاريع القطاع الخدمي المسجلة 38 مشروعا بتكلفة 190 مليارات و 500 مليون ريال.
- مشاريع القطاع السياحي المسجلة للاستثمار بلغت 159 مشروعا برأسمال 3 مليارات و 776 مليون ريال .

المالية العامة للدولة

يحفل القطاع المالي وبالتالي السياسة المالية أهمية كبيرة في إطار السياسات الاقتصادية الكلية كونها ترتبط بتحقيق مختلف الأهداف والسياسات الكلية والقطاعية المختلفة

الإيرادات العامة

- وصلت الإيرادات العامة للدولة إلى 1243 مليار ريال في 2011 م و 1505 مليارات ريال في 2012 م .
- وصلت الإيرادات الضريبية إلى 354 مليار ريال والمنح إلى 206 مليارات وإيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات إلى 918 مليار ريال .

النفقات

- بلغ الإجمالي العام للنفقات في 2012 م 1618.8 مليار ريال.

خلال

الأعوام 1990-1994 كان الوضع الاقتصادي متدهورا، وخلال العام 1995 تفجرت أزمة اقتصادية كبيرة نتيجة لتداعيات الحرب.

• خلال الأعوام 1996-2000 م تم تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في اليمن وتولد عنه نتائج إيجابية وسلبية على حد سواء وقد بلغ معدل النمو السنوي 6.4% في السنة. * شهدت الفترة من 2000-2005 م تدني مستويات المعيشة، بسبب انخفاض معدلات الأجور الفعلية والغاء غالية الإعانات الحكومية، فيما بقيت النفقات الإنمائية متقلبة.

تطورات 2012 م

سجل الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق مبلغ 2516 مليار ريال عام 2012 م وبلغ الناتج المحلي لقطاع النفط والغاز 294 مليار ريال، والناتج المحلي للقطاعات غير النفطية 2212 مليار ريال.

الاستثمار

- بلغت المشاريع الاستثمارية المسجلة خلال العامين 2011-2012 م 159 مشروعا برأسمال يبلغ 132 مليار ريال